



مجتمع آموزش عالی فقه  
مدرسه فقه و معارف اسلامی  
قطع کارشناسی ارشد

رشته : فقه و معارف اسلامی

## وظیفه حاکم شرع در خصوص مبارزه با احتکار

استاد راهنما : شیخ محمد سلمان حجی

دانشجو: علی طاهر حسن

دفاع: بهمن ۱۴۰۰

کد دانشجویی: ۱۳۸۴۸



جامعة  
المصطفى  
العالمية

مجمع تعليم الفقه العالي  
مدرسة الفقه والتربية الإسلامية  
ماجيستير

المجال: الفقه الإسلامي والمعرفة

# وظيفة الحاكم الشرعي في محاربة الإحتكار

الأستاذ المشرف  
سماحة الشيخ محمد سلمان الحجي  
الطالب  
علي طاهر الحسن  
بهمن ١٤٠٠ هـ  
كـ الطـالـبـ: ١٣٨٤٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## الإهداء

إلى المبعوث رحمة للعالمين

إلى منقذ المظلومين والمستضعفين

إلى حبيب القلوب وشفيع الذنوب

يوم الدين

إلى بقية الله الأعظم في الأرضين....

إلى من لازالت الأرض باقية بسببه... وحياتنا مربوطة به...

إليك يا صاحب الزمان أهدي هذا القليل...

يأيها العزيز لقد جئنا ببضاعة مزجاة فأوف لنا

الكيل وتصدق علينا إن الله يجزي المتصدقين

وتقبل منا هذا القليل

إن الله يحب المتقibilين

## شكر وتقدير

بعد شكر الله وأولياء الطاهرين على إنجاز هذا العمل

بأجمل عبارات الشكر والامتنان تتناثر الكلمات حبراً وحباً على صفحات الأوراق إلى الضوء والشمعة شكرنا لمدرسة الإمام المهدي (عج) التي أضاءت ومهدت لنا قناديل العلم والمعرفة وإلى جامعه المصطفى العالمية ستبقين رمزاً نتفاخر به ونبراساً يضيء لنا حياتنا لکما خاص الشكر والامتنان لتمهيد طريق العلم والرشاد ومن القلب خاص كما أتقدم بفائق الشكر والثناء إلى المشرف الأستاذ الفاضل سماحة الشيخ محمد سلمان الحجى ، لما أبدى لي من النصح والإرشاد حتى ظهرت هذه الرسالة بهذا المستوى راجياً من المولى جل شأنه أن يشمله بمزيد من الموفقية والسداد وأن يكون نبراس لخدمة هذا الدين الحنيف .....  
الدعاء بالتوفيق والثبات

## چکیده:

پرداختن به این مبحث در ضمن یک مقدمه ساده می باشد و بعد از آن مباحث تمهیدیه که بیان از احتکار؛ و وظیفه حاکم شرعی و مبارزه در مورد آن از حیث لغت و اصطلاح مورد بررسی قرار می دهیم و بیان احتکار در مورد مذاهب اسلامی و بعد از آن بیان حکم احتکار در شریعت اسلامی و فقه اسلامی . در مورد احتکار و حکم تکلیفی احتکار و نظریه تحریم احتکار و کراحت احتکار و توقف و تأمل در مورد آن و از عناصر ویا از شرایط احتکار از قصد زیادی پول مورد بررسی قرار می گیرد (هدف محتکر) عدم نبود اجناس در بازار به اندازه کافی برای مردم و انبار کردن اجناس در مغازه ها در یک زمان محدودی ، خریدن اجناس از طریق حاصل میشود که اجتماع متاثر از آن بشود به سبب احتکار و بعد از آن میزان حاجت و ضرورت مردم به این اجناس (در وجه تاثیر احتکار در اجناس) اسلام مردمی (تاثیر این احتکار در بین مردم و مسلمانان میباشد)

### أنواع احتكار : انفرادي (فردی) اشتراکی و گروهی

موارد احتکار در نوع اجناس و شکل اجناس که احتکار به آن تعلق می گیرد احتکار از جنس(عین) در عمل انسان و منافع انسان می باشد در نوع و اجزای تشکیل دهنده آن جنس به حساب می آید حکمت از تحریم در احتکار چیست ؟

و حکم احتکار دنیوی و عواقب آن و مفاسد آن چه می باشد ، و وظیفه حاکم شرع در برخورد با شخص محتکر چیست ، و مصدر قوت محتکر در اقتصاد و دلیل اعتبار آن در احتکار خوب و اقتصاد چیست : قانون مناسب برای منع احتکار و مسئولیت کشورها در این قانون چه می باشد ، مجبور کردن محتکر در فروش اجناس جایز دانستن حاکم شرع به فروش اجناس به نرخ دولتی چگونه می باشد وظیفه حاکم شرع و جانشین آن برای برخورد با محتکر چگونه می باشد و حمایت دولت و تشویق از تجار و کسبه در مورد اجناس که منجر به احتکار می شود چگونه می باشد : منع احتکار و عقوبت محتکر در نزد حاکم شهر چگونه است در پایان ما متذکر می شویم که در خاتمه و نتیجه بحث در مورد مبحثی که ما از آن بحث می کنیم که تشکیل میشود از مصادر و مراجع که بیشتر از صد و شصت مصدر مورد استفاده قرار گرفته است.

## الملخص:

يتعرض البحث لمقدمة بسيطة و من ثم مباحث تمهيدية نبين فيها كلًا من الاحتياط والوظيفة والحاكم الشرعي والمغاربة لغة واصطلاحاً والاحتياط عند المذاهب الإسلامية ومن ثم بيان حكم الاحتياط في الشريعة الإسلامية و صفة الاحتياط أو حكمه التكليفي و نظرية تحريم الاحتياط و نظرية كراهة الاحتياط ، وقفات وتأملات و عناصر الاحتياط أو مقوماته وشروطه من مقصديه زيادة الثمن ( هدف المحتكر ) و عدم توفر السلعة في السوق بقدر الكفاية و حبس السلع والبضائع والتحديد الزمانى ( مدة الحبس والاحتياط ) والشراء ( سبيل الحصول على السلع والبضائع ) وال الحاجة والضرورة ( درجة تأثير الاحتياط ) و إسلام المجتمع ( نوعية المجتمع المتأثر بالاحتياط ) و الشركاء والانفراد ( احتكار الأفراد والشركات والجماعات ) و مجال الاحتياط أو موارده و أشكاله وأنواعه التي يتكون منها أو يحتوى عليها من مجال الاحتياط أو موارده و الاحتياط بين الأعيان والأعمال والمنافع و أشكاله وأنواعه التي يتكون منها أو يحتوى عليها ، والحكمة من تحريم الاحتياط وأثاره من الحكم من تحريم الاحتياط و حكم الاحتياط الدولي و مسائل الاحتياط ( مفاسده ) و آثار الاحتياط ، ووظيفة الحكم الشرعي في محاربة الاحتياط من مصادر قوة المحتكر في الاقتصاد وحجية من يعتبر الاحتياط جيد لل الاقتصاد ووسائل منع الاحتياط و مسئولية الدول إجبار المحتكر على البيع و هل يجوز التسعير على المحتكر؟ وما يجب على ولی الأمر «الحاكم ونوابه» فعله ضد المحتكرين و حماية و دعم المنافسة و منع الاحتياط و عقوبة الاحتياط، وقد ذكرنا في الخاتمة نتيجة البحث الذى توصلنا إليها وكان البحث يحتوى على مصادر ومراجع أكثر من مئة وستين مصدر.

والحمد لله رب العالمين

## فهرس المحتويات

فهرس المحتويات.....و	
المقدمة .....	١
أسباب البحث .....	١
أهمية الموضوع .....	٢
أهداف البحث .....	٣
سابقته .....	٤
منهج وخطة البحث .....	٤
مباحث تمهيدية .....	٦
المبحث الأول: في بيان معانى كلمات العنوان لغةً و اصطلاحاً.....	٦
المطلب الأول: في معنى الوظيفة:.....	٦
المطلب الثاني: في معنى الحاكم الشرعي:.....	٧
المطلب الثالث: في معنى المحاربة:.....	٩
المطلب الرابع: في معنى الإحتكار:.....	١٠
المبحث الثاني: الإحتكار عند المذاهب الإسلامية.....	١٢
المطلب الأول: تمهيد.....	١٢
المطلب الثاني: اقوال المذاهب والفرق .....	١٥
الفصل الثاني.....	١٧
في بيان حكم الإحتكار في الشريعة الإسلامية.....	١٩
المبحث الأول : صفة الإحتكار أو حكمه التكليفي .....	١٩
المبحث الثاني: نظرية تحريم الاحتكار .....	١٩
المطلب الأول: النص القرآني ومواجهه ثقافة الحكرة.....	١٩
المطلب الثاني: مرجعية حرمة الضرر في حظر الاحتكار.....	٢٦
المطلب الثالث: نصوص السنة في مسألة الاحتكار .....	٢٧

المبحث الثالث: نظرية كراهة الاحتكار، وقفات وتأملات.....	٣٤
المطلب الأول: الاستناد إلى الأصل العملي .....	٣٥
المطلب الثاني: مرجعية الأحاديث الخاصة .....	٣٥
المطلب الثالث: مستند قاعدة السلطنة.....	٣٦
الفصل الثالث .....	٣٨
عناصر الاحتكار أو مقوماته وشروطه.....	٣٩
المبحث الأول: مقصديّة زيادة الثمن (هدف المحتكر) .....	٣٩
المبحث الثاني: عدم توفر السلعة في السوق بقدر الكفاية.....	٤٠
المبحث الثالث: حبس السلع والبضائع.....	٤١
المبحث الرابع: التحديد الزماني (مدة الحبس والاحتكار).....	٤٣
المبحث الخامس: الشراء (سبيل الحصول على السلع والبضائع).....	٤٤
المبحث السادس: الحاجة والضرورة (درجة تأثير الاحتكار) .....	٤٥
المبحث السابع: إسلام المجتمع (نوعية المجتمع المتأثر بالاحتكار).....	٤٦
المبحث الثامن: الشركة والانفراد (احتكار الأفراد والشركات والجماعات).....	٤٧
الفصل الرابع .....	٤٩
مجال الاحتكار أو موارده وأشكاله وأنواعه التي يتكون منها أو يحتوى عليها:.....	٥٠
المبحث الأول: مجال الاحتكار أو موارده.....	٥٠
المبحث الثاني: الاحتكار بين الأعيان والأعمال والمنافع.....	٥٧
المبحث الثالث: أشكال وأنواع الاحتكار التي يتكون منها أو يحتوى عليها:.....	٥٨
المطلب الأول: اشكال الاحتكار .....	٥٨
١ – الاحتكار التام (الكامل):.....	٥٨
٢ – احتكار القلة:.....	٥٩
٣ – الاحتكار البسيط:.....	٥٩
المطلب الثاني: أنواع الاحتكار التي يتكون منها أو يحتوى عليها:.....	٦٠

١) الاحتكار التجاري:.....	٦١
٢) الاحتكار الحكومي او القانوني:.....	٦٤
٣) الاحتكار الالكتروني:.....	٦٤
٤) الاحتكار السياسي:.....	٦٥
٥) الاحتكار الأجنبي:.....	٦٦
الفصل الخامس.....	٦٧
الحكمة من تحرير الاحتكار وأثاره.....	٦٩
المبحث الأول: الحكمة من تحرير الاحتكار.....	٦٩
المبحث الثاني: حكم الاحتكار الدنوي .....	٧١
المبحث الثالث : مسالب الاحتكار (مفاسده).....	٧٣
المبحث الرابع: آثار الاحتكار .....	٧٤
المطلب الأول: آثار الاحتكار الاقتصادية.....	٧٥
المطلب الثاني: آثار الاحتكار الاجتماعية .....	٧٦
المطلب الثالث: آثار الاحتكار السياسية .....	٧٧
المطلب الرابع: آثار الاحتكار الأمنية.....	٧٨
الفصل السادس.....	٨١
وظيفة الحكم الشرعي في محاربة الإحتكار.....	٨٣
المبحث الأول: مصادر قوة المحتكر في الاقتصاد .....	٨٣
المبحث الثاني: حجية من يعتبر الاحتكار جيد للإقتصاد .....	٨٤
المبحث الثالث: وسائل منع الاحتكار ومسؤولية الدول .....	٨٦
المبحث الرابع: إجبار المحتكر على البيع .....	٩٤
المبحث الخامس: هل يجوز التسعير على المحتكر؟ .....	٩٩
المبحث السادس: ما يجب على ولی الأمر «الحاكم ونوابه» فعله ضد المحتكرین: .....	١٠٣
المبحث السابع: حماية ودعم المنافسة ومنع الاحتكار .....	١٠٥

١١١.....	المبحث الثامن: عقوبة الاحتياط
١١٣.....	الخاتمة
١١٣.....	نتيجة البحث
١١٥.....	المصادر والمراجع

## المقدمة

### أسباب البحث

أردت من هذه الكتابة أن أبين تعريف الاحتكار على أنه ذلك النوع من الأسواق الذي يوجد به مشروع واحد يحتكر إنتاج سلعة معينة لا يوجد لها بديل قريبي، وبالتالي يتحكم في سعرها وكميتها، أو بمعنى آخر فإن الاحتكار يعني غياب المنافسة وانعدامها، ومن ثم السيطرة على السوق وبسط الهيمنة التي تحاول الحكومات مقاومتها.

ويفسح الاحتكار الطريق أمام شركة أو كيان بعينه إلى بسط هيمنتها وفرض متجه مهمما كانت درجة جودته وبالسعر الذي يريد نظراً لعدم قدرة المنافسين على مواجهته، حيث يعد المحتكر المتحكم الوحيد في المنتج أو السلعة التي يتوجهها، ومن ثم تتعاظم أرباحه الذي قد ينافس نفسه في بعض الأحيان عن طريق شركات أخرى تعود ملكيتها له.

وكلامي هذا من الناحية التجارية وما يتعرض له الإنسان من أضرار ومصاعب وأعباء للحصول على رزقه، وهناك أشكال كثيرة وأنواع للاحتكار منها الاحتكار التجاري والحكومي أو القانوني والالكتروني.

## **أهمية الموضوع**

تكمّن أهميّة البحث في خطورة الإحتكار في هذا الزمان خاصةً مع جائحة الكورونا وما يفعله الأميركيون بالإيرانيين من احتكار بيع النفط وإنهيار الاقتصاد والذي يجعل أعداء إيران في الداخل والخارج يستغلون المركز الاقتصادي للحد من المنافسة المنشورة، بهدف جنى أرباح خيالية، وبصورة مخالفة للمبادئ الأساسية التي يقوم عليها السوق بالاستناد إلى قاعدة العرض والطلب. ويؤدي إلى حبس المواد والامتناع عن بيعها، رغم شدة حاجة الناس إليه، حتى يرتفع سعره أو ينقطع عن السوق، وذلك لغرض اقتصادي وسياسي وغيره.

ويمكن القول إن جريمة الاحتكار هي من أكثر الجرائم قدماً وأبعدها ايجالاً في تاريخ التبادل التجاري البشري والحروب الدولية، نظراً لارتباطها بالمعاملات اليومية لكافة الناس المتعلقة بالبيع والشراء للسلع الضرورية وكذلك الدوائية والكماليات مما يضعف اقتصاد الدول لتسهيل إنهيارها وتدهورها وضعفها.

فهو أمر خطير جداً.

### **أهداف البحث**

يهدف البحث إلى بيان إحدى الأمور الهامة جداً وهي صلاحيات الحكم الشرعي لإنه له الحق والصلاحيَّة في إقامةُ الشَّرْع والمُسْئُول عن أرزاقِ المُواطِنِين وحِمَايَةِ الدُّولَة من الإنْهِيَار وإِسْتِغْلَالِ الاعْدَاء في سقوطِ دُولَتِه، أكَّد تقرير اقتصادي تصاعدُ الظَّاهِرَة الاحتكاريَّة في العَالَمِ الْعَرَبِيِّ وهو ما أدى إلى تصاعد حُمَىِ الغَلَاءِ والدَّلِيل تراجُعُ مُعْدَلِ الدَّادِخَار إلى مُسْتَوَياتٍ مُنْخَفَضَةٍ لِلغاِيَةِ، فَعِنْ حِين يَبْلُغُ المَوْسِطُ الْعَالَمِي لِلدادِخَار ٢١٪، وَيَرْتَفِعُ إِلَى ٣٩٪ فِي بَلَدَانِ شَرْقِ آسِيا ويَصِلُ إِلَى ذُرُوتِه فِي الصِّينِ مَسْجِلاً ٤٧٪، فَإِنَّ الْمَسْتَوِيَّ لَا يَتَعَدَّ فِي الدُّولِ الْعَرَبِيَّةِ الْغَنِيَّةِ بِالنَّفْطِ أَكْثَرَ مِنْ ١٨٪ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ تَمَتَّعِهَا بِمَسْتَوِيِّ دَخْلٍ جَيِّدٍ، وَكُلُّ هَذَا يَسْبِبُ عَدَمَ تَمْكِنِ الْعَرَبِ مِنْ التَّوْفِيرِ لِأَنَّ الْغَلَاءَ يَسْتَوِيُ أَوْلًا بِأَوْلَى عَلَى كُلِّ مَا يَوْفِرُهُ الْمَوْاطِنُ، وَكُلُّ هَذَا يَعُودُ إِلَى تَفْشِيِ الظَّاهِرَةِ الاحتكاريَّةِ. وَتَوَاجِهُ الدُّولِ الْعَرَبِيَّةِ صَبَاحَ كُلِّ يَوْمٍ صَدَاعًاً مُؤْلِمًاً مِنْ دُونِ عَلَاجٍ مُحَدَّدٍ لَهُ فِي الْفَاسِقِ الْعَرَبِيِّ كُلُّهَا بِشَكْلِ عَامٍ فِي قَبْضَةِ مَافِيَا الاحتكارِ فَمِنْ يَتَحَمِلُ الْمَسْؤُلِيَّةِ، الْحُكُومَاتُ أَمْ جَمِيعَاتِ حَمَائِيَّةِ الْمُسْتَهْلِكِ أَمِ الشَّعُوبِ؟ لَكِنَّ مَا يَزِيدُ الْأَمْوَارَ تَعْقِيْداً أَنَّ أَيْدِيَ الْجَمِيعِ صَارَتْ مَغْلُولَةً أَمَامَ مَافِيَا يَتَزايدُ نَفْوُهَا كُلِّ يَوْمٍ وَهُوَ مَا يَطْرُحُ السُّؤَالُ عَنْ كِيفِيَّةِ مَوَاجِهَةِ الْمَسْكَلَةِ.

أولاً يجب أن ندرك أن معظم المحتكرين اليوم هم من الطبقة الرأسمالية الجديدة التي ترتبط بعلاقات وثيقة الصلة بالحكومات العربية والدولية أيضاً، فإذا كنا نرغب في التصدي لتلك الظاهرة فعلينا أن نفعَّل القيم والحدود والقوانين الإسلامية التي لا تفرق بين الأفراد أياً كانت مواقفهم، وهكذا فإن الدولة الإسلامية يجب أن تلعب دورها في التصدي للمحتكرين ويجب أن تفعَّل قوانين الاحتكار وتنفذ عقوباتها بصرامةً شديدةً حتى لا تمنح المحتكر فرصه ممارسة أعماله غير المشروعة كما يجب على المؤسسات الدعوية أن تلعب دوراً موازياً لتبصير الناس بأحكام الممارسات التي يقومون بها، فقد يمارس المسلم الاحتكار من دون أن يدرى أنه يمارس أمراً مرفوضاً يؤدي إلى تضخم ورداة السلع وإهانة صحة المستهلكين وضرر مباشر على اقتصاد الناس وفيه حد من حرية تدفق المنتجات إلى الأسواق وعرقلة أصحاب القدرات الذين يريدون المنافسة في المجالات المختلفة. ومن المؤكد أن للاحتكار أضراراً كثيرة، فيخالف الفساد الذين ينشرونه في البلاد من رشوة وغيرها فإن المحتكرين يبذلون أموالاً طائلةً كي لا يدخل غيرهم في السوق، ويتواظرون مع من يقيهم ويمنع غيرهم، وهذا بالتأكيد يؤدي إلى زيادة التقسيم الطبقي للمجتمع وتولد الشحناء والبغضاء بين فئاته.

إن الفقهاء أكدوا أن الشريعة الإسلامية تبيح لولي الأمر التدخل على اعتبار أن الاحتكار لا يمثل فقط جريمة مخلة بالشرف ولكنه يمثل في شرع الله جريمة محظمة وهي بإجماع العلماء من البغى والإفساد في الأرض.

### **سابقة**

لم أر من تَعرض لهذا المطلب من قبل، سوى بعض الإشارات الفرعية المندرجة تحت البحوث العامة للإحتكار... فلم يُتوسّع في ذلك، ويُبيّن وظيفة الحكم الشرعي الحقيقية في مجال الاحتكار.

### **منهج و خطة البحث**

تم التمهيد أولاً في الموضوع والتعرض للإحتكار لغةً واصطلاحاً وتعريفه مع توضيح بعض المشكلات وأقوال العلماء وأقوال المذاهب حول الاحتكار وبيان حكم الاحتكار في الشريعة الإسلامية من القرآن والسنة وبيننا عناصر الاحتكار ومقوماته وشروطه وكذلك مجال الاحتكار وموارده وأشكاله وأنواعه التي يتعرض لها الإنسان في حياته ثم في النهاية بينما طرق محاربة الإحتكار ووظيفة الحكم الشرعي في ذلك وحدود دائرته.

## **مباحث تمهيدية**

**المبحث الأول: في بيان معانى كلمات العنوان لغةً و اصطلاحاً**

**المطلب الأول: في معنى الوظيفة**

**المطلب الثاني: في معنى الحكم الشرعى**

**المطلب الثالث: في معنى المحاربة**

**المطلب الرابع: في معنى الإحتكار**

**المبحث الثاني: الإحتكار عند المذاهب الإسلامية**

**المطلب الأول: تمهيد**

**المطلب الثاني: اقوال المذاهب والفرق**

## الفصل الأول

### مباحث تمهيدية

المبحث الأول: في بيان معانى كلمات العنوان لغةً و اصطلاحاً

المطلب الأول: في معنى الوظيفة:

#### الوظيفة لغةً:

الوظيفة : وظف: الوظائف جمع الوظيفة، والوظيفة في كل شيء والوظيف لكل ذي أربع فوق الرسخ إلى الساق، والعدد أو وظفة،<sup>(١)</sup>.

الوظيفة: العهدُ والشرط

الوظيفة: المنصبُ أو الخدمة المعينة.

وجمعها الوظائف والوظيف ووظف الشيء على نفسه ووظفه توظيفاً لزمهما إياه وقد وظفت له توظيفاً على الصبي كل يوم حفظ آيات من كتاب الله عز وجل الوظيف لكل ذي أربع ما فوق الرسخ إلى مفصل الساق ووظيفا يدي الفرس ما تحت ركبتيه إلى جنبيه ووظيفا رجليه ما بين كعبيه إلى جنبيه وقال ابن الأعرابي الوظيف من رسعى البعير إلى ركبتيه في يديه وأما في رجليه فمن رسعيه إلى عرقوبيه والجمع من كل ذلك أوطافه ووظف ووظفت البعير أظافه وظفاً إذا أصبت وظيفه الجوهري الوظيف مُستدق الذراع والساقي من الخيل والإبل ونحوهما والجمع الأوظفة وفي حديث حد الزنا فنزع له بوظيف بعير فرماه به فقتله قال وظيف البعير خفه وهو له كالحافر للفرس وقال الأصمى يستحب من الفرس أن تَرْعُضْ أوطافه رجليه وتحدب أوطافه يديه ووظفت البعير إذا قصرت قيده وجاءت الإبل على وظيف واحد إذا تبع بعضها بعضاً كأنها قطار كل بعير رأسه عند ذنب صاحبه وجاء يظفه أى يتبعه عن ابن الأعرابي ويقال وظف فلان فلاناً يظفه وظفاً إذا تبعه مأخوذه من الوظيف ويقال إذا ذبحت ذبيحة فاستوظف قطع الحلقوم والمرىء والوداجين أى استتوّعْب ذلك كله هكذا قاله الشافعى فى كتاب الصيد والذبائح وقوله أبَقْتُ لَنَا وَقَعَاتُ الدَّهْرِ مَكْرُمَةً مَا هَبَّتِ الرِّيحُ وَالدُّنْيَا لَهَا وَظْفَ أَى دُولَ وَفِي التَّهْذِيبِ هى شبه الدُولَ مَرَّةً لِهُؤُلَاءِ وَمَرَّةً لِهُؤُلَاءِ جَمْعُ الْوَظِيفَةِ<sup>(٢)</sup>.

الوظيفة اصطلاحاً :

(١) الفراهيدي ، الخليل ابن أحمد ، كتاب العين ٨ - ١٦٩ .

(٢) ابن منظور ، محمد بن مكرم بن علي ، لسان العرب ٩\_٣٥٨ .

## الفصل الأول : مباحث تمهيدية

٧

الوظيفة من كل شيء ما يُقدر له في كل يوم من رزق أو طعام أو عَلَف أو شراب<sup>(١)</sup>.

(١) نفس المصدر .

### **المطلب الثاني: في معنى الحاكم الشرعي:**

لغةً:

الحاكم: اسم من أسماء الله الحسنى، ومعناه: المانع لأنّه يمنع الخصمين عن التّظالم.  
والفتاحُ: الحاكمُ، الأزهري: الفتاحُ فِي صَفَةِ اللَّهِ تَعَالَى الْحَاكِمِ، قَالَ: وَأَهْلُ الْيَمَنِ يَقُولُونَ لِلْقَاضِيِّ الْفَتَّاحِ، وَيَقُولُ أَحْدَهُمْ لِصَاحِبِهِ: تَعَالَى حَتَّى أَفَاتَحَكَ إِلَى الْفَتَّاحِ، وَيَقُولُ: افْتَحْ بَيْنَنَا أَىْ حَكْمٍ، وَفِي التَّنْزِيلِ: وَهُوَ الْفَتَّاحُ الْعَلِيمُ

. وفَاتَحَهُ مُفَاتِحَهُ وَفَتَاحَهُ حَاكِمَهُ. وَفِي حَدِيثِ

ابن عباس: مَا كُنْتُ أَدْرِي مَا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا ، حَتَّى سَمِعْتُ بَنْتَ ذِي يَزَنَ تَقُولُ لِرَوْجَهَا: تَعَالَى أَفَاتَحْكَ

أَىْ حَاكِمَكَ، وَمِنْهُ: لَا تُفَاتِحُوا أَهْلَ الْقَدَرَ أَىْ لَا تُحَاكِمُوهُمْ، وَقِيلَ: لَا تَبْدِأُوهُمْ بِالْمُجَادَلَةِ وَالْمُنَاظَرَةِ. وَفِي أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى الْحُسْنَى: الْفَتَّاحُ، قَالَ أَبْنُ الْأَثِيرِ: هُوَ الَّذِي يَفْتَحُ أَبْوَابَ الرِّزْقِ وَالرَّحْمَةِ لِعِبَادِهِ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ الْحَاكِمُ بَيْنَهُمْ، يُقَالُ: فَتَحَ الْحَاكِمُ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ إِذَا فَصَلَ بَيْنَهُمَا. وَالْفَاتَحُ: الْحَاكِمُ. وَالْفَتَّاحُ مِنْ أَبْنِيَهُ الْمُبَالَغَةِ<sup>(٢)</sup>.

اصطلاحاً:

الحاكم الشرعي أو حاكم الشرع، هو من له الولاية على المسلمين، ويطلق هذا المصطلح في الفقه غالباً على الفقيه الجامع للشريطة، حيث يكون له الحاكمة الشرعية نيابة عن المعصومين عليهم السلام، ويوجد خلاف بين الفقهاء في حدود ولايته، فذهب بعضهم إلى أن له الولاية في بعض الأمور كأمور الأيتام، والأموال المجهولة المالك، وذهب البعض الآخر إلى أن ولايته كولاية المعصومين عليهم السلام، الحاكم الشرعي هو الفقيه الجامع للشريطة حيث يحكم بين المؤمنين في النزاعات والاختلافات كذلك ذهب الفقهاء إلى أنه كما يجب على الفقيه أن يصدر الفتوى بعنوان كونه مرجع للتقليل، فيجب عليه أن

(٢) ابن منظور ، محمد بن مكرم بن علي ، لسان العرب ٥٣٩-٢ .

## الفصل الأول : مباحث تمهيدية

٨

يصدر الحكم بعنوان كونه حاكم شرعى<sup>(١)</sup> ، ويعتبر تولى الحاكمية الشرعية من الواجبات الكفائية على الفقهاء، وفي حالة إصدار

---

. ٣٩٥ – ٣٨٩ / ١ . كاشف الغطاء، النور الساطع،

## الفصل الأول : مباحث تمهدية

٩

الحاكم الشرعي للحكم يجب اتباعه، حتى على غير مقلديه<sup>(١)</sup> وذكر بعض الباحثين في الفقه، أن مصطلح حاكم الشرع أو الحاكم الشرعي قد دخل في الفقه الإمامي منذ العلامة الحلي، وفي أكثر مواضع الفقه يراد به الفقيه الجامع للشريائط، وقال الوحيد البهبهاني إنما سمي الفقيه حاكم الشرع؛ لأنّ له الحكم والولاية في مواضع مختلفة، مثل إدارة أمور الأيتام، وغيرها. وقد أطلق الإمام الخميني قدس سره — بعد انتصار الثورة الإسلامية — هذا المصطلح على الذين اختارهم كقضاء شرعين، في مختلف المدن الإيرانية<sup>(٢)</sup>.

### **المطلب الثالث: في معنى المحاربة:**

لغةً:

بالحربيَّة حَرْبًا طعنه بها وحربا سلبه جَمِيع مَا يملِك ويُقال حَرْب فَلَانَا مَاله فالفاعل حَارِب والمفعول محروب (ج) محاريب وَهُوَ حَرِيب (ج) حَرْبى وحرباء (حَرْب) حَرْبًا أَخْذَ جَمِيع مَاله وَأَشْتَدَّ غَضَبَه وَقَالَ وَاحْرَبَاه فَهُوَ حَرْب (ج) حَرْبى (أَحْرَب) النَّخْلَ أَخْرَجَ حَرْبَه وَالرَّجُلَ النَّخْلَ لَقَحَه بِالْحَرْبِ وَالْحَرْبِ أَثْارَهَا وَفَلَانَا دَلَه عَلَى مَا يَغْنِمُه (حَارِبَه) محاربة وحرابا قاتله وَاللَّهُ عَصَاه وَفِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ {إِنَّمَا جَزَاءَ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهِ وَيَسِعُونَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يَقْتُلُوا} (حَرْب) السُّنَانُ وَنَحْوُهُ أَحَدُهُ وَفَلَانَا أَغْضَبَهُ وَفَلَانَا عَلَى فَلَانَ حَرْضَه عَلَيْهِ (احتربوا) حَارِبَ بَعْضَهُمْ بَعْضًا وَفَلَانَا حَرِيبَ (تحاربوا) احتربوا (احرني) أَضْمَرَ الشَّرَّ وَتَهَيَّأَ لِلنَّفْضِ وَالْمَكَانَ اَتَسْعَ (الْحَرْب) الْقِتَالَ بَيْنَ فَتَيَّنِ (مُؤْنَثَةٌ) وَقَدْ تَذَكَّرَ عَلَى مَعْنَى الْقِتَالِ) وَالْحَرْبُ الْبَارِدَةُ<sup>(٣)</sup>.

(١) الصدر، الفتاوى الواضحة، ص ٦٣٢.

(٢) الخميني، صحيفة نور ، ج ١١، ص ٣٧٨، ج ٢٠، ص ٢٨٥، ج ١٨، ص ٤٣٦، ج ١٤، ص ٤٦٦، ج ١٦، ص ٣٩٨.

(٣) المعجم الوسيط ، مجموعة من المؤلفين ، ١٦٣ - ١

اصطلاحاً: